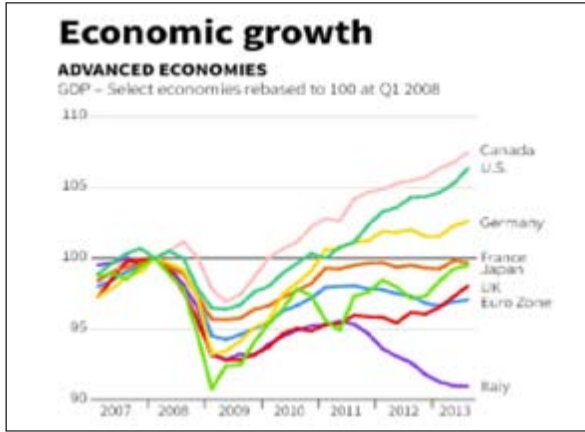


بنك «أوف أميركا»: تفاؤل المستثمرين بانتعاش الاقتصاد العالمي في 2014



أشار تقرير عن نتائج الاستبيان الشهري لبنك أوف أميركا ميريل لينش لآراء مديري صناديق الاستثمار عن شهر يناير الجاري، إلى أن المستثمرين استقبلوا عام 2014 بتفاؤل أكبر بأشواق نمو الاقتصاد العالمي عموماً، والأميركي بصفة خاصة وتفاؤل أكبر بكثير بنمو الاقتصاد الأوروبي أيضاً. وارتفعت نسبة المستثمرين المتفائلين بنمو الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي من 71٪ في ديسمبر المنصرم إلى 75٪ في يناير الجاري، في استمرار ملحوظ لموجة التفاؤل المتزايدة التي انطلقت أواخر عام 2012.

وتجلى هذا التفاؤل في تنامي توقعات ارتفاع أرباح الشركات، حيث ارتفعت نسبة المتفائلين بارتفاع تلك الأرباح من 41٪ في ديسمبر إلى 48٪ خلال الشهر الجاري. وعلى صعيد المناطق التي يتوقع المستثمرون ارتفاع أرباح الشركات فيها أكثر من غيرها، اختار 29٪ من المستثمرين الولايات المتحدة الأميركية واليابان متوقعين ارتفاع أرباح شركائهما أكثر من المناطق والدول الأخرى. وتحسنت توقعات المستثمرين لارتفاع أرباح الشركات الأوروبية من 4٪ إلى 8٪ حيث توقعوا انخفاض تلك الأرباح في استبيان الشهر الماضي.

ومع تنامي قناعات المستثمرين بارتفاع أرباح الشركات، حافظ تفضيلهم للاستثمار بالأسهم العالمية على قوته، وأشار 55٪ من أولئك المستثمرين إلى أنهم غلبوا حصة الأسهم في محافظهم الاستثمارية، مواصليين توجهاتهم التي انطلقت أواخر عام 2012 حين كانت حصة الأسهم في محافظ 4٪ منهم أقل من حصة غيرها من الأصول الاستثمارية. يذكر أن استمرار ثقة المستثمرين بالأسهم يأتي رغم اعتقاد 77٪ من المستثمرين المشاركين في الاستبيان بأن الأسعار السائدة في أسواق الأسهم مبالغ بها، في أعلى نسبة من نوعها منذ عام، وينبع الاعتقاد بوجود مبالغة بأسعار الأسهم بصورة رئيسية عن اعتقاد 72٪ من المستثمرين بأن أسعار الأسهم الأميركية مبالغ بها.

كما أسهمت توقعات نمو الاقتصاد العالمي في قبول المستثمرين بتحمل نسبة أعلى من المخاطر، حيث اعترف 4٪ منهم بمجازفتهم بتحمل نسبة أعلى من المخاطر في محافظهم الاستثمارية، في أقرب نسبة من نوعها من النسبة القياسية. ويتجلى تنامي الرغبة في تحمل المخاطر في مخصصات قطاعات بعينها، حيث أكد 42٪ من المستثمرين تغليب حصة أسهم شركات التكنولوجيا في محافظهم الاستثمارية، بينما أشار 32٪ منهم إلى أنهم قلصوا حصة أسهم شركات المواد الغذائية في تلك المحافظ، في أدنى نسبة من نوعها خلال عقد من الزمن. وفي سياق تعليقه على هذه التطورات، قال مايكل هارتنت، كبير المحللين الاستراتيجيين للأسهم العالمية في شركة بنك أوف أميركا ميريل لينش للبحوث العالمية: «رغمًا تخفض الشركات حيازاتها النقدية المرتفعة، سوف يواصل المستثمرون الاحتفاظ بحيازات نقدية كبيرة بينما ستكون التصحيحات محدودة في حيازات الأسهم».

من ناحية، قال جون بيلتون، المحلل الاستراتيجي للأسهم الأوروبية في شركة بنك أوف أميركا ميريل لينش للبحوث العالمية: «يستعد مديرو الاستثمار لحدوث انتعاش قوي للأرباح في أوروبا، ولعبع الموسم المقبل للإعلان عن الأرباح دوراً محورياً في المحافظة على هذا الوضع، ونظراً لقوة التفاؤل السائد فمن المرجح أن يعاقب المستثمرون أي خيبة أمل في توقعاتهم للأرباح».

الإلتزام الرأسمالي

يطلب المستثمرون الشركات بشكل متزايد باستغلال أرباحها المتزايدة في توسعة نطاق أعمالها، وأعب 67٪ منهم عن اعتقادهم بأن الشركات لا تستثمر ما فيه الكفاية من أرباحها في سبيل ذلك، في أعلى نسبة من نوعها في تاريخ الاستبيان، ولدى سؤالهم عما يجب على الشركات أن تفعله بفوائضها النقدية، فضل 58٪ منهم استثمارها في زيادة إنفاقها الرأسمالية، بينما فضل 11٪ منهم فقط الاحتفاظ بها في شكل أصول نقدية.

الأسواق الصاعدة عالمياً

لا تزال أسهم الأسواق العالمية الصاعدة غير مرغوب فيها، على خلفية عالمية أوسع نطاقاً من التفاؤل المتنامي بانتعاش ونمو الاقتصاد العالمي وارتفاع أرباح الشركات. وتوقع 61٪ من مديري صناديق الاستثمار المشاركين في الاستبيان تراجعاً حاداً في أرباح أسهم شركات الأسواق العالمية الصاعدة، بارتفاع كبير عن 32٪ منهم توقعوا ذلك في استبيان ديسمبر الماضي.

إضافة إلى ذلك، يعتقد المستثمرون أن الخطر الأكبر الذي يهدد الاقتصاد العالمي يتمثل في احتمال تعرض الاقتصاد الصيني إلى هبوط قاسٍ وانهايار أسهم شركات السلع الأساسية، حيث تنبئ 37٪ منهم هذا الرأي مقارنة مع 14٪ منهم يعتبرون أزمة الديون السيادية/ المصرف الخطر الأكبر ومثلهم يعتقدون أن الخطر يكمن في احتمال حدوث أزمة جيوسياسية.

وبالنسبة لأوروبا، يعتقد 22٪ من المستثمرين أن أسعار أسهم منطقة اليورو مقيمة بأقل مما تستحق، بارتفاع ملحوظ عن 15٪ أعربوا عن نفس الاعتقاد الشهر الماضي. ولدى سؤالهم عن الأسهم التي يفضلون ترجيح كفة حصصها في محافظهم الاستثمارية على مدى الشهور الاثني عشر المقبلة، أكد 34٪ من المستثمرين ترجيحهم للأسهم الأوروبية في ثاني أعلى نسبة من نوعها في تاريخ الاستبيان.

وفي السياق ذاته ولنفس المدى الزمني، جاءت اليابان فقط في المرتبة الثانية من التوقعات الإيجابية حيث أكد 12٪ من المستثمرين رغبتهم في ترجيح حصة الأسهم اليابانية في محافظهم الاستثمارية، بينما توقع 13٪ و28٪ منهم على التوالي تقليص حصة الأسهم الأميركية وأسهم الأسواق العالمية الصاعدة في تلك المحافظ.

الاستعداد للمجازفة

قارب استعداد المستثمرين للمجازفة بتحمل المخاطر مستويات مرتفعة قياسياً، حيث قال 4٪ من المستثمرين إنهم يجازفون بتحمل نسبة مخاطر أعلى من المعتاد، بارتفاع عن نسبة 0٪ في ديسمبر و4٪ في نوفمبر أعربوا عن نفس الاعتقاد، ومنذ الشروع في تنظيم هذا الاستبيان، لم يكن هذا الرقم إيجابياً سوى في ثلاث مناسبات.

كما يتجلى هذا الإقبال على تحمل المخاطر في القطاعات التي يفضلها المستثمرون، وهي أسهم شركات التكنولوجيا والصناعة والمصارف، التي تنصهر قوائم الأسهم التي يرغب المستثمرون في ترجيح كفة حصصها في محافظهم الاستثمارية، بينما ظلت أسهم شركات الرعاية العامة والمواد الغذائية والإصلاات في خاتمة الأسهم التي يرغب المستثمرون في تقليص حصصها في تلك المحافظ.



81 مليون دينار زيادة بالائتمان خلال نوفمبر أدت إلى تراجع النمو السنوي لـ 77,3

75 مليون دينار زيادة القروض الشخصية مسجلة النمو الأعلى بين القطاعات

«الوطني»: 8٪ النمو المقدر للائتمان في نوفمبر الماضي

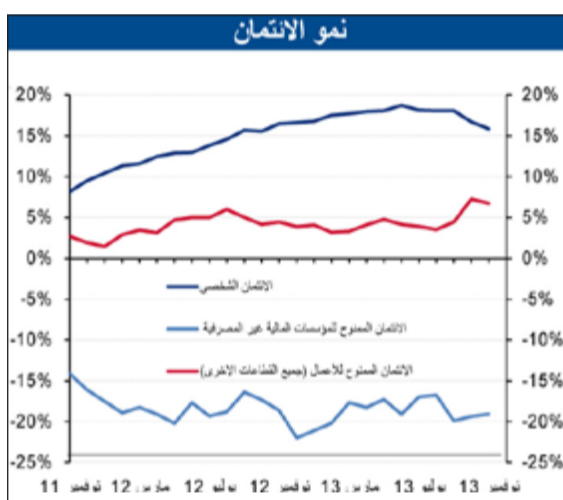
مضيفاً أن هذه الزيادة تعد أقل من المتوسط الشهري الذي تحقق منذ بداية عام 2013 والذي بلغ 100 مليون دينار.

وقال أن ودائع القطاع الخاص شهدت زيادة بواقع 249 مليون دينار، مبيناً أن نوفمبر شهد زيادات كبيرة في الودائع بالدينار بواقع 370 مليون دينار قابلها تراجع بواقع 121 مليون دينار في الودائع بالعملة الأجنبية.

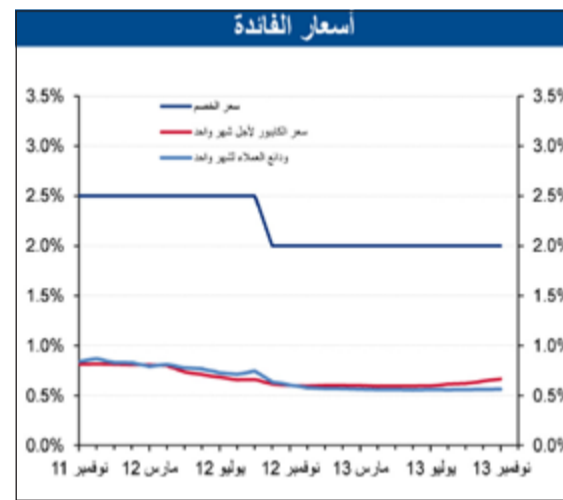
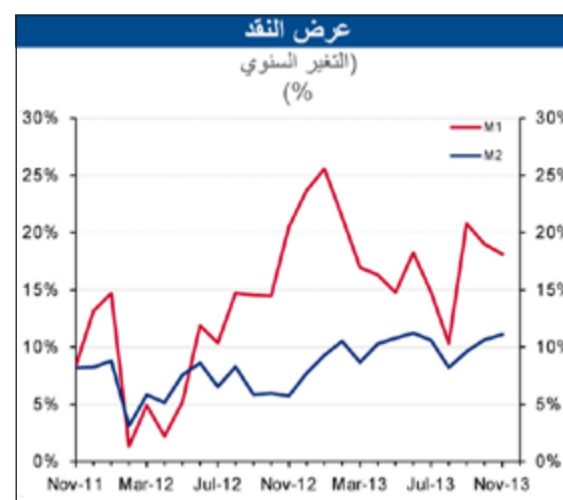
وأضاف أن سرعة نمو ودائع القطاع الخاص فاقت نمو الائتمان في عام 2013، ما أدى إلى تقليص نسبة متوسط القروض إلى الودائع عند 94٪ مقارنة بعام مضى 97٪.

وأفاد بأن عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» شهد نمواً بواقع 232 مليون دينار في نوفمبر الماضي ما دفع النمو السنوي للتسارع إلى 11,1٪، كما ازداد عرض النقد بمفهومه الضيق «ن1» بواقع 142 مليون دينار ليتباطأ معدل نموه إلى 18٪.

وذكر أن أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار لا تزال ثابتة عند مستوياتها المتدنية إلا أن أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد شهدت ارتفاعاً طفيفاً بواقع 0,8٪ نقطة أساس خلال الأشهر القليلة الماضية لتصل إلى 0,565٪.



تسجيل أعلى نسبة نمو للقطاع المالي غير المصرفي فقد استمر في التراجع بواقع 36 مليون دولار. وعن القروض الشخصية، أوضح أنها استمرت في



العقار بواقع 61 مليون دينار في حين شهد الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية نمواً جيداً بواقع 60 مليون دينار، أما الائتمان الممنوح

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني بعنوان «التطورات النقدية في الكويت» أن النمو الائتماني في الكويت سجل أداء معتدلاً خلال شهر نوفمبر الماضي بنسبة بلغت 8٪، مبيناً أن هذا الاعتدال جاء مفاجئاً كونه جاء بعد ثلاثة أشهر من النمو القوي.

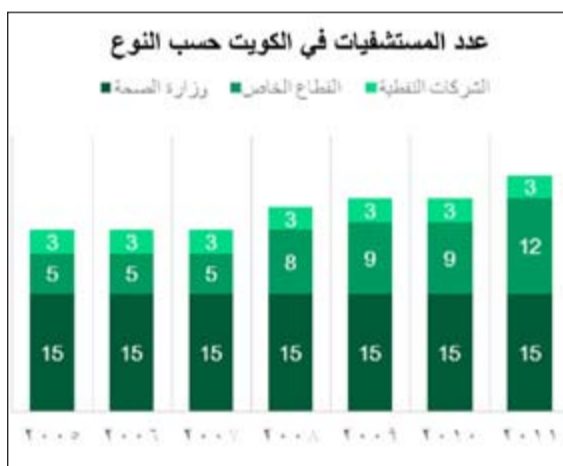
وأضاف التقرير أن قطاع المؤسسات غير المالية يشكل خاص شهد أداء ضعيفاً في حين استقر نمو القروض الشخصية، مبيناً أن إجمالي الائتمان ارتفع بواقع 81 مليون دينار في نوفمبر الماضي ما أدى إلى تراجع معدل النمو السنوي إلى 77,3٪.

وذكر أن الائتمان المصرفي استمر في تسجيل أقوى أداء له منذ عام 2010، حيث بلغت الزيادة 2,1 مليار دينار منذ بداية عام 2013، متوقعاً نمواً قريباً من 8٪ لكامل العام الماضي.

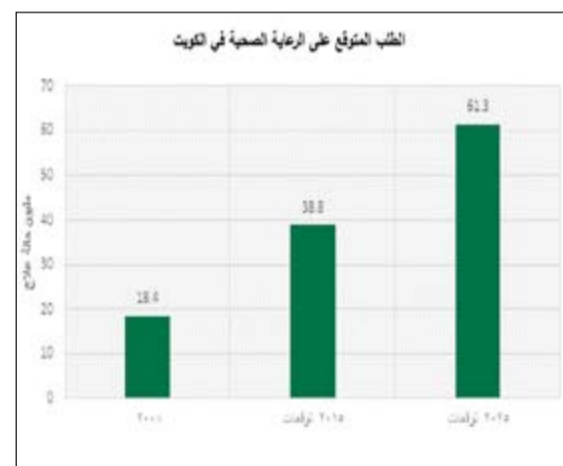
وأفاد التقرير بأن قطاع المؤسسات غير المالية شهد نمواً معتدلاً بعد الأداء الاستثنائي الذي سجل في أكتوبر الماضي إذ ارتفع نمو الائتمان الممنوح لهذا القطاع بقيمة بلغت 41 مليون دينار ما أدى إلى تراجع النمو السنوي إلى 6,7٪.

وبين أن الزيادة في قطاعي الصناعة والتجارة عوضت التراجع الذي شهدته قطاع

«بيتك للأبحاث»: 5 مليارات دولار إنفاق الرعاية الصحية في 2016



وسيتزامن مع هذا التحول في الوضع الديموغرافي حاجة إلى تقديم المزيد من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة. وقد أورد الاتحاد الدولي لمرض السكري، في تقرير له سنة 2013، أن نحو 23,09٪ من سكان الكويت الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و79 عاماً يعانون من مرض السكري، وهو الخطر الأكثر مدعاة للقلق بين العديد من الأمراض المرتبطة بالرعاية الطبية من المرتبة الثالثة. وتدل



القريب على خلفية زيادة عدد السكان في البلاد. وأنفقت الحكومة بالفعل في عام 2011 نحو 3 مليارات دولار على الرعاية الصحية، ويتوقع أن يتجاوز إنفاقها 5 مليارات دولار في عام 2016. هذا وقد أعلنت وزارة الصحة الكويتية عن إنفاق مبلغ 4 مليارات دولار في ميزانيتها للسنة المالية 2012/2013 وهو ما يزيد على نسبة 80٪ من الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد. وتشير التقديرات إلى إنفاق 10٪ من الميزانية على العلاج

قال تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن قطاع الرعاية الصحية في الكويت يحمل فرصاً جيدة خلال الفترة المقبلة رغم ما يواجهه القطاع من تحديات ومصاعب أبرزها قلة المعروض، حيث يوجد 20 سرير لكل 10 آلاف شخص بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية من العمالة الوطنية وتزايد الإنفاق على العلاج بالخارج الذي يستهلك سنوياً نحو 10٪ من ميزانية وزارة الصحة.

وتدل المؤشرات على أن زيادة النمو السكاني وارتفاع نسبة من يقارب سنهم الشيخوخة بين السكان مع ارتفاع معدل انتشار عوامل المخاطر المتعلقة بالرعاية الصحية من الدرجة الثالثة، سوف تؤدي إلى زيادة هائلة ومطرقة في نفقات الرعاية الصحية ما دفع الحكومة ووزارة الصحة لتنفيذ خطة لأجل 5 سنوات تهدف إلى إصلاح نظام الرعاية الصحية لترتكز على الإصلاح التنظيمي من خلال هيئة الكويت الوطنية للصحة والإصلاح المالي عبر أنظمة تأمين للمواطنين والوافدين وتحسين الخدمات بتنفيذ البرامج التوسعية الكبرى، وإلى تفاصيل التقرير: سجلت الكويت ثالث أكبر إجمالي إنفاق على الرعاية الصحية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات وقطر. ويتوقع زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية في الكويت بشكل ملحوظ على المدى

قناعة حكومية بضرورة تغيير نموذج الرعاية الحالي بمشاركة القطاع الخاص

